٣٠/٢٠٠٩

إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[١]،

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة ٨٩ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية المعتمد في الدوحة بقطر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٢]، الذي سلم فيه رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، وطلبوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في تلك المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة ومناسبة التوقيت كي تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائيا في أقرب وقت ممكن خلال دورتها الرابعة والستين،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٣]،

---

(١) قرارات الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٥٠، و ٥٧/٢٧٢، و ٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٣) E/2009/60.

وإذ يضع في اعتباره أن الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنيـة قـدمت مقترحات عملية تتعلق بموضوع تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية،

وقد نظر في المقترحات والإيعازات الواردة في مذكرة الأمين العـام المعنونـة "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية" التي أُعدت للاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى[٤]،

١ - ***يؤكد من جديد*** أهمية مواصلة الالتزام الكامل، وطنيا وإقليميا ودولياً، بضمان المتابعة السليمة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]، على النحو الذي أُعيـد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[١٤١]، ومواصلة بذل جهود دؤوبة لإقامـة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية؛

٢ - ***يؤكد من جديد*** الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصـفها مركـز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية، والحاجة إلى الحفاظ على هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، مع التأكيد من جديد على ضرورة مواصلة تكثيف اشـتراك جميـع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصـندوق النقـد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بهـا في مـونتيري والدوحة؛

٣ - ***يؤكد من جديد أيضا*** أن الحفاظ على عملية متابعة شاملة يشارك فيها شتى أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغـة، ويعترف بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية تمويل التنمية فيما يتعلق بالإمساك بزمام هذه العملية وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بهـا كـل منـهم بصورة متكاملة، بما في ذلك عن طريق المشاركة المستمرة لجميع الـوزارات المعنيـة، ولا سيما وزارات التنمية والمالية والتجارة والشؤون الخارجية، ويسلم أيضا بأن معالجة المسائل المتعلقة بتمويل التنمية بصورة متكاملة ضمن خطط التنمية الوطنية أمر مهم من أجل تعزيز الملكية الوطنية وتنفيذ عملية تمويل التنمية؛ ويسـلّم كـذلك بضـرورة أن يواصل المجتمع الدولي الاستفادة من الخبرات والبيانات والتحاليل المتاحـة في المحافـل المتعددة، مع تعزيز تبادل المعلومات والحوار بين مختلف الهيئات التابعة للأمـم المتحـدة وغير التابعة لها التي ترصد التقدم المحرز في مسائل تمويل التنمية، مع الإشارة إلى وجـود مجال كبير لتعزيز تبادل أفضل الممارسات؛

---

(٤) E/2009/48.

(٥) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢* (منشـورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٤ - ***يؤكد من جديد*** الحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، تتولى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة واقتراح توصيات وإجراءات محددة؛

٥ - ***يشدد*** على أن عملية متابعة تمويل التنمية ينبغي أن تشمل أحداثا متواصلة، يسهم كل منها في الحدث التالي ويغذيه، بما يكفل الطبيعة الشاملة للعملية والاستفادة من الآليات القائمة والموارد المتوافرة استفادة أفضل وأكثر فعالية؛

٦ - ***يوصي*** الجمعية العامة بهذا الصدد باتباع الطرائق التالية من أجل إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية:

(أ) يمكن للاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات الدولية المعنية بالشؤون المالية والتجارة أن يمتد من فترة اليوم الواحد الحالية إلى فترة يومين، وينبغي أن يعقد في الظروف العادية قبل انعقاد الاجتماعات الربيعية لمؤسسات بريتون وودز بخمسة أسابيع على الأقل، وفي موعد مناسب يلبي احتياجات جميع الأطراف ويؤدي إلى ارتفاع مستوى المشاركة، مع تركيز المناقشات في الجزء الأول على موضوع ذي أهمية جارية تحدده رئيسة المجلس بالتشاور مع المشاركين وتنظيم الجزء الثاني تحت الموضوع العام "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية"، واحتواء استعراض شامل لتوافق آراء مونتيري مع التركيز بصورة خاصة على موضوع أو موضوعين تحددهما رئيسة المجلس قبل الاجتماع، بالتشاور مع المشاركين؛ ويتمخض الاجتماع عن موجز تعده الرئيسة، وينبغي أن يحدد بوضوح العناصر الرئيسية للمناقشة، وأن يعرض رسميا، حسب الاقتضاء وفي توقيت مناسب، على جميع المشاركين بمن فيهم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة؛ ويشجع على نحو خاص تعزيز التفاعل والتنسيق على مستوى الموظفين مع المؤسسات المشاركة قبل الاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس، بما في ذلك إمكانية عقد دورات تحضيرية مناسبة؛ وتشجع رئيسة المجلس على مواصلة العمل مع الممثلين المناسبين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من أجل تحسين جملة أمور منها شكل الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى للمجلس؛

(ب) ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وباعتباره منتدى لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين؛ وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية ضمن أعمال الدورة

الموضوعية السنوية للمجلس، وينبغي تخصيص ما يصل إلى يومين كاملين لهـذا البنـد ضمن الدورة السنوية للمجلس التي تبلغ مدتها أربعة أسـابيع، وينبغـي للمجلـس في الظروف العادية أن يتخذ قرارا موضوعيا يأخذ في اعتباره عدة أمـور منـها نتـائج الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى السابق؛

(ج) يوصي المجلس بأن تولى الجمعية العامة أيضا مزيدا من الاهتمام للبنـد السنوي من جدول أعماله المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنميـة لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨"، وقد تود أيضا إعادة تأكيد أهمية الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه كل سنتين بشأن تمويل التنمية، باعتباره مركـز التنسيق بين الحكومات فيما يتعلق بالمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنميـة لعـام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، مع التركيز بصورة خاصة على التحـديات الجديدة والقضايا الناشئة؛

(د) ينبغي أن تواصل الأمانة العامة كفالة توفير جميع الوثائق ذات الصـلة ببند تمويل التنمية في الوقت المناسب سواء ما يقـدم منـها للمجلـس الاقتصـادي والاجتماعي أو للجمعية العامة؛ وينبغي للأمانة العامة، سعيا لتحسين نوعية تقاريرهـا، أن تواصل الاستفادة الكاملة من جميـع البيانـات والأعمـال التحليليـة الموجـودة ذات الصلة، بما فيها تلك المتاحة من المؤسسـات صـاحبة المصـلحة والوكـالات المتخصصة؛

(هـ) ستظل المشاركة في هذه العملية المعززة مفتوحة أمام جميـع الجهـات المعنية بتمويل التنمية، بما فيها الوكالات المتخصصة والصـناديق والـبرامج واللجـان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية وكيانات المجتمع المـدني والمجموعـات التابعـة لقطاع الأعمال، وذلك باتباع الأساليب التقليدية للاعتماد والمشاركة في تمويل التنمية، وقد يدعى أيضا خبراء بارزون للمساهمة في المناقشات؛

(و) قد تنظم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات كجزء من عملية الإعداد للأحداث المشار إليها أعلاه والمشاركة فيها، سعيا لزيـادة إبـراز الموضـوع وجذب الاهتمام إليه والحث على المشاركة فيه وتشجيع إجراء مناقشات مستدامة على أساس مستمر؛ ويمكن أن يبادر مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصـادية والاجتماعية مجددا بوضع برنامج للمشاورات بين أصحاب المصالح المتعددين يشـمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، استنادا إلى مجموعة واسـعة النطـاق مـن المواضـيع ذات الصلة بتمويل التنمية، وكذلك استخدام الصفحة الخاصة بتمويل التنميـة علـى الشبكة استخداما أوسع نطاقا وأكثر فعالية كأداة للمعلومات؛

(ز) تشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على المحافظة على تفاعل منتظم على مستوى الموظفين مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل مؤسسة في إطار ولايتها الحكومية الدولية، بما يحقق تحقيق المصالح المتبادلة لها جميعا.

٧ - ***يكرر*** مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية، مما سيسهل تنفيذ الكثير من الأنشطة المبينة أعلاه؛

٨ - ***يؤكد*** ضرورة استعراض طرائق متابعة عملية تمويل التنمية، حسب الاقتضاء وفي إطار زمني تحدده الجمعية العامة.

الجلسة العامة ٤٥
٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩